التعليم العالي في الوطن العربي بين الو اقع والمأمول

Higher education in the Arab world, between reality and expectations

عليلي نادية
جامعة آكلي محند الحاج البويرة – الجزائر
n.allili@univ-bouira.dz

خليفي سامية*
جامعة محمد بوضياف المسيلة – الجزائر
samia.khelifi@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2020/12/31 تاريخ القبول للنشر: 2020/12/28 تاريخ النشر: 2020/12/31

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على واقع مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي ،ويحظى بأهمية كبيرة في أوساط كل المجتمعات وأصبح خيارا إستراتيجيا في منظومة استثمار وتنمية الموارد البشرية والقادرة على تحقيق التقدم في كافة ميادين الحياة ، وتسليط الضوء على أهم التحديات التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي ووجود محاولات بالنهوض بهذا المجال.

وتوصلت الدراسة إلى قيام مؤسسات التعليم العالي بإجراء تغييرات في الذهنية وتطوير الإدارة مع ضرورة إشراك القطاع الخاص في عملية التمويل مع ضمان جودة التعليم العالي ووضع استراتيجيات من خلال التنسيق بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل للحد من البطالة وهجرة الكفاءات التي تمثل المورد الأساسي للدول.

الكلمات المفتاحية: تعليم عالي؛ مؤسسات؛ وطن عربي؛ تحديات؛ آفاق.

تصنيف JEL: H52، I20.

Abstract:

This research paper aims to identify the reality of higher education institutions in the Arab world, and it is of great importance among all societies and has become a strategic choice in the system of investment and development of human resources capable of achieving progress in all fields of life, and to shed light on the most important challenges facing higher education institutions In the Arab world and there are attempts to advance in this field.

the study found that higher education institutions make changes in mentality and develop management with the need to involve the private sector in the financing process while ensuring the quality of higher education and developing strategies through coordination between university outputs and the requirements of the labor market to reduce Unemployment and brain drain, which is the main resource for countries.

Keywords: Higher education; institutions; the Arab world; challenges; prospects.

Jel Classification Codes: H52, I20.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

نتيجة التطورات والتغيرات التي يشهدها العالم في شتى المجالات، لم يعد التعليم العالي ترفا تمارسه الأمم، بل أصبح ضرورة تحتاجها جميع الدول خاصة دول الوطن العربي نظرا لأهميته في إعداد الكوادر البشرية ذات الكفاءة والتي تعتبر جوهر العملية التنموية، غير أن مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي تواجه تحديات وصعوبات بالرغم من الجهود المبذولة والتي أصبحت تعيقها لمواكبة الركب، وبالتالي النهوض بمؤسسات التعليم العالي هو مشروع عربي شامل غير أن الدول العربية تعمل على إيجاد حلول من اجل تطوير مؤسسات التعليم العالي والنهوض بها.

1.1. إشكالية البحث: اعتمادا على هذا الطرح وضمن إطار الهدف العام للدراسة والإلمام بجوانب الموضوع ارتأينا طرح الإشكالية التالية: **ما هو واقع مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي؟**

2.1. فرضية البحث: المشاكل والتحديات التي تواجه التعليم العالي في الوطن العربي.

3.1. أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة من خلال تناوله موضوع يتسم بالحداثة في أدبيات التعليم العالي وهو واقع التعليم العالي في الوطن العربي والأنظمة المتبناة من نماذج أجنبية وضعت ضمن سياق ثقافي بعيد كل البعد عن ثقافة البلدان الوطن العربي، بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي في ظل الضغوط المتصاعدة.

4.1. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- ✓ بيان الإطار العام لقطاع التعليم العالي في الوطن العربي؛
- ✓ التحديات الكبيرة التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي والعمل على النهوض بهذا القطاع؛
- ✓ الإطلاع على تجارب بعض الدول العربية في مجال التعليم العالي للاستفادة من خبراتها وتجاربها؛
- ✓ محاولة التوصل إلى نتائج واقتراحات تساعد متخذي القرار على إيجاد الآليات المناسبة لنجاح مؤسسات التعليم العالي وتجاوز مختلف المعوقات؛

5.1. منهج الدراسة: من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واثبات مدى صحة الفرضيات تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج التاريخي الوصفي من خلال وصف متغيرات الدراسة في شقها النظري ما تعلق بالتعليم العالي والجامعة في الوطن العربي وجمع المعلومات المتعلقة بالموضوع كالإحصائيات وتحليلها من أجل الوصول إلى الهدف المرجو هو معرفة واقع التعليم في الوطن العربي، بينما أدوات البحث فقد تم الاستعانة بمصادر مختلفة وتتمثل في المذكرات، الملتقيات، التقارير، الدوريات ومواقع الانترنت

2. التعليم العالي:

1.2. مفهوم التعليم العالي:

تعددت التعاريف المتعلقة بالتعليم العالي واختلفت في نفس الوقت حسب توجهات وأراء المفكرين والباحثين لكنها تصب في نفس القالب حيث عرف التعليم العالي على أنه "التعليم الذي يتم داخل كليات أو معاهد جامعية بعد الحصول على الشهادة الثانوية، وتختلف مدة الدراسة في هذه المؤسسات من سنتين إلى أربع سنوات، وهو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي حيث تتبع عادة هذه المؤسسات التعليمية وزارة التعلمي العالي (العربية، 1999، صفحة 146)، كما عرف كذلك بأنه" هو المسؤولية الجامعية التي يتحملها الجامعيون عبر البحث الأكاديمي والبحث التخصصي، وأن يكون هذا البحث ملفتا للطلبة عبر التعليم العالي عن طريق نشر الكتب والمقالات، ولذلك يصر ويلزم أن يكون مستوى الدروس عالي جدا، هذا ما يتطلب عملا شاقا وعميقا، فحسب هذا هو يساعد في تطوير العلوم (يوسف، 2007، صفحة 16) .

2.2 . أهمية التعليم العالي:

تنبع أهمية التعليم العالي في تكوينه لرأس المال البشري الذي يتماشى والتغيرات المستمرة من خلال وظائفه التي حددت في المؤتمر العالمي لمنظمة اليونسكو سنة 1998وقسمت إلى ثلاث وظائف رئيسية (نمور، كفاءة أعضاء هيئة التدريس و أثرها على جودة التعليم العالي (رسالة ماجستير)، 2011، صفحة 36):

- ✓ **التعليم:** وهي أول وظيفة للتعليم العالي، فمن المتوقع أن تقوم الجامعات بإعداد الكوادر المطلوبة التي ستقوم بشغل الوظائف العلمية والتقنية، المهنية والإدارية ذات المستوى العالي.
- ✓ **البحث العلمي:** أصبح البحث العلمي وإنتاج معرفة جديدة من أهم وظائف التعليم العالي (الذي كان يقتصر على حفظ المعرفة القديمة) ، حيث أن الجمع بين التعليم والبحث هو ما أدى إلى ظهور الجامعة الحديثة في القرن 18 و19 عشر في كل من اسكتلندا وألمانيا على الترتيب والتي اهتمت بالبحث العلمي، فهو":عملية فكرية منظمة يقوم بها الباحث من أجل تقصي الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة (موضوع البحث) بإتباع طريقة علمية منظمة (منهج البحث) بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج وإلى نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة (نتائج البحث) .

يعد البحث العلمي من الركائز الأساسية للنهوض الحضاري في أي بلد، فالاكتشافات تأتي من خلال البحث والتمحيص ومتابعة الأحداث والأفكار ومحاولة تطويرها ودعمها ورعايتها، فكثير من الابتكارات، الاكتشافات والاختراعات ما هي إلا نتيجة للأفكار الابتكارية لأساتذة الجامعات والطلاب المتميزين.

- ✓ **خدمة المجتمع:** من المفروض أن تتأقلم الجامعات لتتلاقى واحتياجات المجتمع، فالجامعة في العصور الوسطى كانت تهتم أكثر بعلوم الدين وفلسفة أرسطو أكثر من التنمية الاقتصادية، وبعد الثورة الصناعية بدأت تتأقلم بشكل جزئي مع احتياجات المجتمع، حيث بدأت في القرن 19 بتوفير تعليم في تخصصات فرضتها الوظائف الجديدة التي ظهرت منها علوم، الهندسة، المحاسبة .لكن فقط في القرن العشرين، أصبحت الجامعة تدرس تقريبا جميع التخصصات التي يتطلبها المجتمع الجديد بما فيها علم الاجتماع، إدارة الأعمال.... الخ.

حيث يشكل التعليم العالي عنصرا فعالا في تحقيق أهداف المجتمع من خلال تجنيد الطاقات الإنتاجية وتوفير الإمكانات البشرية وتنميتها. نظرا لتنوع برامجه فهو يهدف إلى (حرنان، 2012، صفحة 157):

- ✓ إتاحة الفرصة التعليمية للطلاب وتوفير بيئة تعليمية مناسبة لمساعدتهم على النمو والتكيف؛
- ✓ تطوير وتنمية المعرفة وقدرات الأفراد والمجتمع وتوفير العدالة في فرص التعليم الجامعي لجميع الطلاب الذين أتموا تعليمهم الثانويP
- ✓ دعم وتعزيز عمليات الإبداع الفني والعقلي وتقويم المجتمع بهدف تجديده من خلال تنمية الفكر عند الطالب؛
- ✓ نشر الثقافة والمعرفة وإعدادها بخلق فرد قادر على التحليل والنقد ورفع مستوى البحث العلمي وتنمية الروح العلمية بتوفير الإمكانيات المناسبة للباحث وإحداث التوازن بين الدراسة النظرية والميدانية.

3.2 . الجامعة في الوطن العربي:

لقد كان للعرب نصيب وافر من النشأة المبكرة للتعليم حيث كان يعتمد على الكتاتيب، وكانت تدرس علوم الدّين وما ارتبط بها من علوم أخرى، حيث كانت في شكل حلقات حول الشيخ، وكان المسجد هو الحلقة الوحيدة للتعليم ثم تطورت عنه الجامعات الحديثة بدأ ت من إنشاء جامعة القرويين وجامعة الزيتونة في شمال إفريقيا وجامعة الأزهر في مصر وثلاثتها من أقدم جامعات العالم، وكان طبيعيا أن تبدأ بتدريس العلوم الإسلامية ولكن الأمر تغيّر فيما بعد، إذ أصبحت كل العلوم تدرس فيها.

كذلك نذكر المدرسة المستنصرية في بغداد في العهد الأموي، حيث تكونت من مجموعة الاختصاصات العلمية والإنسانية والدينية، وكانت هذه المدرسة هي بمثابة جامعة لكل العلوم وحتى بنائها يوحي بأنها جامعة متكاملة، إذ كانت النواة للجامعات العربية خاصة وقد ارتادها الكثير من طلاب العلم من مختلف البلدان، وهي أوّل مدرسة ضمت بين طياتها أضخم مكتبة عرفت في ذلك العصر، وتناولت العديد من العلوم على أثرها تم تأسيس جامعة بغداد في عام 1956 ثم تأسيس جامعة الموصل (حلجاوي، 2015، صفحة 22).

4.2. الأنواع الرئيسية لمؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي:

توجد عدة أنواع من مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي تختلف التسميات باختلاف الدولة ونذكر منها مايلي (بوكرع و بوقصاص، 2018، صفحة 64):

- ✓ **المعاهد والكليات المتوسطة**: والتي يجري فيها إعداد القوى البشرية لمدة سنتين أو ثلاث سنوات بعد الدراسة في المرحلة الثانوية. وتمنح هذه المؤسسات شهادات مهنية وتقنية، وتختلف تسميات هذه المؤسسات من دولة إلى أخرى، ففي الأردن يطلق على هذه المؤسسات كليات المجتمع وفي مصر والعراقي تعرف بالمعاهد الفنية، وفي السودان بالكليات أو المعاهد المتخصصة.
- ✓ **المعاهد أو المدارس العليا:** ويتم فيها التكوين لمدة أربع سنوات أو أكثر بعد الدراسة في المرحلة الثانوية. وتمنح هذه المؤسسات درجة ليسانس التي تعادل في الغالب درجة الليسانس التي تمنحها الكليات في الجامعات، وتختلف مستويات هذه المؤسسات من دولة إلى أخرى، ففي تونس تعرف بالمعاهد القومية، وفي المغرب والجزائر بالمعاهد الوطنية، وفي مصر بالمعاهد العليا وغالبا ما تكون تبعية هذه المعاهد إلى وزارة التعليم العالي أو بعض الوزارات الأخرى وفقا للتخصص.
- ✓ **الجامعات:** وهو النمط السائد والمنتشر في جميع الدول العربية، ويكون فيها الطالب لمدة أربع سنوات أو أكثر وفقا للتخصص، وتمنح الجامعات درجة الليسانس كما تقدم برامج الدراسات العليا، وتمنح درجات الماجستير والدكتوراه.

3. المشاكل التي تواجه التعليم العالي في الوطن العربي:

يواجه التعليم العالي في الوطن العربي عدة مشاكل اهمها (هادي حسن الطائي، 2020، الصفحات 16-17):

1.3. تقليدية هياكل التعليم الجامعي ومؤسساته، حيث لم يطرأ على هذه الهياكل وما يرتبط بها من نظم دراسية وبرامج وأساليب التدريس وتقوم حتى أقدم هذه المؤسسات نشأة؛

2.3 تقليدية ادارة مؤسسات التعليم الجامعي، فمازالت تنظيماتها تميل إلى الهرمية، وآليات صنع القرار ، والتمويل إلى المركزية حتى القوانين واللوائح والتعليمات اصبحت نمطية بإعتبارها نماذج متكررة؛

3.3. غياب الرؤية الشاملة والنظرة الاستراتيجية لدور التعليم الجامعي في مستقبل التنمية واستثمار الموارد القومية؛

4.3. تضارب وظائف مؤسسات التعليم الجامعي وازدواجيتها؛

5.3. تقادم النظم وهبوط المستوى المعرفي وبطء عمليات التطوير؛

6.3. عدم توافق خصائص مخرجات مؤسسات التعليم الجامعي ومهاراته مع متطلبات سوق العمل المتطورة والمتغيرة؛

7.3. ضعف الموارد والمصادر التعليمية مثل المكتبات والمعامل ومصادر تقنيات التعليم؛

8.3. زيادة اعداد الملتحقين بأضطراد مع ضآلة الموارد والامكانات ولا تزال نسبة هذه الأعداد إلى عدد السكان قليلة؛

9.3. ضعف آاليات منظومة العمل الاداري والاكاديمي والتعليمي مع زيادة -التدهور النوعي؛

10.3. محدودية مصادر التمويل الحكومي من ميزانية الدولة.وقلة توافر فرص أو عدم وجود موارد تمويلية إضافية.

4. و اقع مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي:

إذا ما تكلمنا عن واقع مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي هذا سيدفعنا إلى التكلم عن الإحصائيات حيث تشير الإحصائيات التي أوردها صندوق النقد العربي في التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019 أن السعودية تتصدر قائمة الدول العربية في مؤشر القيد في مرحلة التعليم العالي بمعدل بلغ 2017نحو 68.9 في المائة.

حيث تليها ليبيا بحوالي 50في المائة والجزائر بنحو47.7 %غير أنها تبقى مؤشرات اليمن موريتانيا والقمر وجيبوتي منخفضة دون معدل 10%، وبصورة عامة حقق معدل القيد الإجمالي في التعليم العالي نمو مطردا خلال الفترة (2010-2017) في جميع الدول العربية، عدا الأردن تونس والعراق وفلسطين ولبنان ولبيا واليمن.

ومع ذلك تفيد كل المؤشرات بان مردودية الاستثمار في رأس المال البشري في الدول العربية لا تزال متواضعة كما تدل على ذلك مؤشرات بطالة خريجي التعليم العالي وضعف تنافسية الصناعات التحويلية العربية وترتيب الدول العربية في مؤشر الإبتكار (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 44).

حيث تعتبر الجامعة العربية بمثابة المستهلك الأساسي للمعرفة الغربية، والتي تتمثل في كل أنواع العلم والتكنولوجيا والمجلات والدوريات المختلفة ودور النشر، ومصادر جمع المعلومات وبنوكها وغير ذلك من الوسائل المعرفية الحديثة التي تعتمد عليها المؤسسات العلمية الجامعية الأكاديمية.

حتى أن بعض الدول العربية والتي حظيت بمكانة علمية تكنولوجية حديثا تفتقد إلى السيطرة والتحكّم على وسائلها المعرفية وعمليات إنتاجها وتوزيعها.

إذ أن الأسواق تكاد تخلو من الابتكارات العربية، وهذا يشير إلى أن البحث العلمي في البلدان العربية لم يرق بعد إلى مرحلة الابتكار التي تمكن من دخول مشارف اقتصاد المعرفة (محمد دحدوح، 2019).

الجدول رقم 01: نسبة إنفاق الحكومات العربية على التعليم

الدولة	نسبة الانفاق على التعليم من الدخل القومي لإجمالي(2017)	نسبة الانفاق على التعليم من الانفاق العام الإجمالي(2017)
الأردن	3.3	1.4
الامارات	1.0	23.4
البحرين	2.7	7.5
تونس	6.6	22.9
الجزائر	4.3	11.4
جيبوتي	4.5	12.3
السعودية	5.1	17.7
السودان	2.2	10.8
الصومال	-	2.0
العراق	-	-
عمان	6.7	16.0
فلسطين	5.3	18.1
قطر	3.6	8.9
القمر	3.6	15.3

الكويت	3.8	12.9
لبنان	2.5	8.6
ليبيا	3.3	-
مصر	3.8	10.4
المغرب	5.2	18.3
موريتانيا	2.6	9.3
اليمن	4.6	15.5

المصدر: صندوق النقد العربي 2019، ص300

الجدول رقم 02: تصنيف الجامعات العربية عربيا وعالميا 2020

الجامعة	الدولة	الترتيب عربياً	الترتيب عالمياً	الجامعة	الدولة	الترتيب عربياً	الترتيب عالمياً
جامعة الملك عبد العزيز	السعودية	1	186	الجامعة الأردنية \عمان	الأردن	20	650-601
جامعة الملك فهد	السعودية	2	200	جامعة العلوم والتكنولوجيا	الأردن	21	700-651
الجامعة الأمريكية \ بيروت	لبنان	3	244	جامعة الشارقة	الإمارات	22	700-651
جامعة خليفة \ أبوظبي	الإمارات	4	268	جامعة زايد	الإمارات	23	700-651
جامعة قطر	قطر	5	276	جامعة أبو ظبي	الإمارات	24	750-701
جامعة الملك سعود	السعودية	6	281	جامعة بغداد	العراق	25	750-701
جامعة الإمارات	الإمارات	7	329	جامعة عجمان	الإمارات	26	800-750
الجامعة الأميركية \ الشارقة	الإمارات	8	371	جامعة عين شمس	مصر	27	1000-801
جامعة السلطان قابوس	عُمان	9	379	جامعة الإسكندرية	مصر	28	1000-801
الجامعة الأميركية \ القاهرة	مصر	10	395	جامعة أسيوط	مصر	29	1000-801
جامعة الملك خالد	السعودية	11	510-501	جامعة بيروت العربية	لبنان	30	1000-801
جامعة أم القرى	السعودية	12	510-501	الجامعة الألمانية	الأردن	31	1000-801
جامعة القاهرة	مصر	13	530-521	جامعة الملك فيصل	السعودية	32	1000-801
جامعة الإمام عبد الرحمن	السعودية	14	550-541	جامعة الكويت	الكويت	33	1000-801
جامعة القديس يوسف	لبنان	15	570-561	جامعة المستنصرية	العراق	34	1000-801
الجامعة اللبنانية الأمريكية	لبنان	16	590-581	جامعة نوتردام	لبنان	35	1000-801
جامعة يلمند	لبنان	17	590-581	جامعة الأميرة سمية	الأردن	36	1000-801
الجامعة الأميركية \ دبي	الإمارات	18	650-601	جامعة البحرين	البحرين	37	1000-801
جامعة الروح القدس	لبنان	19	650-601	جامعة الكوفة	العراق	38	1000-801

المصدر: تاريخ الاطلاع 5-2-2020/http://alamarabi.com

الجدول رقم 3: نسبة الجامعيين البطالين في الوطن العربي

الدولة	نسبة الجامعيين بين البطالين	الدولة	نسبة الجامعيين بين البطالين
الأردن	28.4	عمان	-
الإمارات	4.6	فلسطين	36.9
البحرين	2.2	قطر	48.7
تونس	42	القمر	39.8
الجزائر	30	الكويت	-
جيبوتي	-	لبنان	12.4
السعودية	60.4	ليبيا	36.6
السودان	22.9	مصر	48.6
الصومال	9.4	المغرب	18.9
العراق	-	موريتانيا	-
اليمن	12.2		-

المصدر: صندوق النقد العربي2019، ص304.

4. تحليل النتائج:

من النتائج التي توصلت إليها دراستنا أن مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي لا ترقى إلى المستوى المطلوب واحتلالها مراتب متأخرة (الجدول رقم 2) نتيجة مشاكل وصعوبات كثيرة تعيشها مؤسسات التعليم العالي من بين هذه التحديات نذكر أهمها والمتمثلة فيما يلي:

4-1- الطلب المتزايد على القبول بمؤسسات التعليم العالي:

إن النمو السريع للسكان حيث قدر إجمالي عدد سكان الدول العربية سنة 2018 بحوالي 415مليون نسمة أي بزيادة بلغت حوالي 8.4مليون نسمة سنة 2017 وبمعدل نمو يبلغ حوالي 2.1% ويعتبر هذا المعدل مرتفعا اذ يفوق مثليه في جميع أقاليم العالم الرئيسية، عدا إفريقيا وجنوب الصحراء (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 40)، هذا التزايد في نمو السكان يفرض ضغط شديدة على خدمات التعليم المعاصر، فقد زاد عدد طلاب التعليم العالي بالدول العربية في الآونة الأخيرة زيادة كبيرة مقارنا بعددهم في بداية الثمانينيات من القرن الماضي، ولن تستطيع الطاقة الاستيعابية لكثير من الجامعات العربية أن تتوافق مع تزايد أعداد الطلاب الراغبين في الالتحاق بالتعليم العالي ما لم تتخذ إجراءات سريعة وفعالة لمقابلة هذا الاحتياج (عبد الفتاح سلامة، 7-8 ديسمبر 2011، صفحة 07).

4-2- تبني نماذج مستوردة:

إن المتمعن في تاريخ التعليم العالي في الوطن العربي يكتشف أن أنظمته متبناة من نماذج أجنبية و هذه النماذج وضعت ضمن السياق الثقافي لهذه البلدان وهي بعيدة كل البعد عن ذاتيتنا الثقافية و واقعنا ومتطلباته الاجتماعية والاقتصادية ولا يزال هناك سياق بين القوى الوطنية في العالم العربي والقوى الغربية الاستعمارية، حيث يرى كل طرف بأن مكانته وهيمنته بوابتها الجامعات والمؤسسات التعليمية العليا، كما إن هناك تنافس قائم بين القوى الغربية ذاتها، حيث سعي البريطانيون مبكرا لتأسيس جامعة لهم في القدس على غرار الجامعة الأمريكية في بيروت.

كما أن كثير من الدول الحاصلة على استقلالها تعمل باسم التنمية والعلم والتعليم على تنفيذ سياساتها من خلال مؤسسات التعليم العالي للنهوض بالأمة، ولا يكاد الأمر في هذا يختلف من حيث مبررات النشأة والتأسيس من بلد عربي لأخر، سواء تعلق الأمر بالعراق ودول الخليج العربي أو مصر والسودان ودول المغرب العربي. كما نرى بعض الدول العربية وعلى رأسها الدول الخليجية، قد توسعت في تعليمها العالي، الحكومي منه والخاص. وأسست للتعاون المشترك على أسس وقواعد استثمارية، إضافة إلى الرغبة الملحة في الاستجابة لاحتياجات السوق واستجابة لمتطلبات المجتمع المحلي ومن منطلقات الانفتاح على دول الجوار العربية منها وغير العربية كما ساعد وجود نسب عالية من الأجانب في بعض الدول العربية وعلى وجه التحديد الدول الخليجية، وامتلاكهم للثروة والمال دفع بإتاحة فرص تأسيس وإنشاء جامعات أو مراكز جامعات حسب نوعية التعليم في البلدان الغربية كل هذا أفقد الجامعة العربية هويتها المحلية واكسبها صيغة غربية ابتداء بالأهداف ورسالة الجامعة وبرامجها التعليمية وكذا شكل مخرجاتها وصولا إلى تأثير هذه الجامعات على المجتمع ككل باعتبارها قائدة له (بوكرع و بوقصاص، 2018، صفحة 65).

4-3- التمويل:

من التحديات الكبيرة التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي عملية التمويل، فما تخصصه الدول العربية للإنفاق على التسلح نتيجة الصراعات والثورات خلال الأعوام القليلة الماضية، والضغوط المتصاعدة على الدول العربية خاصة تلك المتعلقة بالأمن ومكافحة الإرهاب هذا كله حفز الحكومات على زيادة الانفاق العسكري والتسليح، بدلا من إنفاقها

على البحوث والتنمية حيث أشارة إحصائيات إلى هذه الزيادة التي بلغت حوالي 4 %منذ عام 2013 وهو ما يقدر150دولار أمريكي، ففي المملكة العربية السعودية وحدها زاد بمعدل 14% أي ما يقارب 67 مليار دولار ، متخطية بذلك المملكة المتحدة واليابان وفرنسا، لتصبح رابع دولة في الانفاق العسكري بعد الولايات المتحدة والصين وروسيا (خالد صلاح حنفي، 2017). حيث يبين هذا الجدول نسبة إنفاق الدول العربية على التعليم.

من خلال الجدول(1) أعلاه نجد أن نسبة الانفاق على التعليم إلى الدخل القومي الإجمالي في سنة 2017بلغت أعلى قيمة له في عمان بحوالي 6.7 % وتليها تونس بنسبة 6.6% وهي نسب مرتفعة مقارنة مع نظيراتها في الدول الأخرى حيث سجلت نسب منخفضة في الإمارات 02 % والسودان 2.2% وموريتانيا 2.6%.

في حين بلغت أكبر نسبة من الانفاق على التعليم من الانفاق العام الإجمالي حوالي 23.4% في الإمارات بينما سجلت أقل نسبة في الأردن بنسبة 1.4%.

هذه النسب تدل على عدم الاهتمام بشكل كبير بالتعليم من قبل حكومات الوطن العربي.

4-4- هجرة الأدمغة والبطالة:

من بين أكبر التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي هجرة الكفاءات في الوقت التي تشتعل فيه حرب المواهب بين الدول لاستقطابها والاستفادة منها،حيث تعاني الكفاءات العالية التكوين في الدول العربية من ظاهرة البطالة ويري الباحثون أن سبب هذه الظاهرة ناتج عن التوسع الكمي الكبير في نظام التعليم وعدد الخريجين الذي سبق التوسع في مستوي النشاط الاقتصادي مما أدى إلى ضعف وانعدام القدرة على استيعاب أصحاب الكفاءات الذين يجدون أنفسهم إما عاطلين عن العمل او لا يجدون عملا يتناسب مع تخصصاتهم في بلادهم، حيث هناك ارتفاع كبير في عدد العاطلين عن العمل خريجي الجامعات في الوطن العربي(الجدول رقم 03) (صغور، 2013، صفحة 138).

وفي تقرير حديث حول التنمية البشرية في الوطن العربي نشرت أجزاء منه جريدة الشرق أن 70000 من خريجي الجامعات العربية، وعلى الخصوص الأطباء والمهندسين العرب، يهاجرون سنويًا للبحث عن فرص عمل في الخارج بسبب تهديد شبح البطالة وأن خسائر المنطقة العربية جراء الهجرة يقدر بحوالي 1.6 مليار دولار سنويًا، وقدر نفس التقرير أن % 54 من الطلاب العرب الدارسين في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم الأم (بوبطانة، 6-10 ديسمبر ، صفحة 09).

حيث يبين الجدول رقم (03) التالي نسبة الشباب خرجي المؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي عاطلين عن العمل.

5. خاتمة:

يواجه التعليم العالي في الوطن العربي عدة صعوبات فهو قطاع يظهر الواقع الفعلي للمجتمع العربي الراهن وغياب المنظومة العربية المتكاملة لنقل المعرفة والخبرات، ومن أكبر لتحديات التي تواجه التعليم العالي هو عملية التمويل الذي يختلف من دولة لأخرى بإختلاف إمكانياتها ومواردها في الإنفاق على البحوث العلمية وعلى الإبداع والإبتكار باعتباره أحد المعوقات التي تقف في وجه محاولة تطوير قطاع التعليم العالي، وهجرة الكفاءات في الوقت التي تستغل بعض الدول الفرصة لإستقطاب المواهب والإ ستفادة منها بين الدول، ومن بين أقوى التحديات هو فيما يخص الأساليب والمناهج المتبناة والتدني الملحوظ في مستوى البحث.

وبعد تحليلنا للموضوع واستعراض مجمل العناصر المتعلقة بالإشكالية المحددة يمكننا تقديم مجوعة من النتائج والتوصيات لإظهار واقع التعليم العالي في الوطن العربي تمثلت فيما يلي:

- ✓ بالرغم ما تقوم به مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي من جهود مقدرة إلا انه لابد من إجراء تغييرات في الذهنية وتطوير الإدارة مع ضرورة إشراك القطاع الخاص في عملية التمويل .
- ✓ لضمان جودة التعليم العالي لابد من وضع استراتيجيات من خلال التنسيق بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل للحد من البطالة وهجرة الكفاءات التي تمثل المورد الأساسي للدول.

كما نقترح مجموعة من الحلول لتطوير مؤسسات التعليم العالي نذكر ما يلي:

- ✓ **رفع جودة المدخلات وإدماج ضمان الجودة كمسؤولية مؤسسية:** لتحسين جودة التعليم والتعلم، تستلزم مواجهة تردي الحالة المادية لمؤسسات التعليم العالي من خلال ضخا كبيرا للأموال .وبالإضافة إلى ذلك، تحتاج المؤسسات الحكومية إلى تطوير قدراتها على الإدارة الذاتية المسؤولة، ويشمل ذلك رصد جودة برامجها ومراجعتها .ولا بد من بذل جهد خاص من أجل اعتماد ممارسات الإدارة القائمة على الأداء، وتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والموظفين (البنك الدولي، 2010).
- ✓ **الكفاءة الخارجية تبنى مشروع للشراكة بين التعليم العالي والمؤسسات الإنتاجية** والخدمية يهدف إلى وضع آليات للتعاون والمواءمة والتعرف على احتياجات التنمية وتوفير فرص التدريب العملي والتأهيل والبحث على المستوى المحلي والإقليمي (اليونسكو، 31 ماي-02 جوان 2009).
- ✓ **المسؤولية المجتمعية تعزيز:** الدور المجتمعي للتعليم العالي خدمة للمجتمع وإشاعة لثقافة المواطنة والتسامح مع إبراز الدور المحوري للدراسات الإنسانية والاجتماعية في تطوير المجتمع.
- ✓ **الإدارة والحوكمة:** من خلال وضع أو تطوير تشريعات تضمن استقلالية مؤسسات التعليم العالي أكاديمية وإدارية ومالية (مع حقها في استثمار أموالها)، مع التزام مؤسسات التعليم العالي بالقوانين والسياسات العامة والمبادئ والأهداف التي تضعها الدولة، على أن يصاحب ذلك تطوير وتطبيق نظم مساءلة تضمن تحقيق الأهداف.
- ✓ **تمويل التعليم العالي:** بذل أقصى جهد للرفع من المخصصات المرصودة للتعليم مع العمل على حسن استخدام وإدارة تلك المخصصات. كما لابد من العمل على تنويع مصادر التمويل وتشجيع مؤسسات التعليم العالي على تنمية مواردها الذاتية.

6. قائمة المراجع:

2. صندوق النقد العربي. (2019). التقرير الاقتصادي العربي 2019.
3. الموسوعة العالمية العربية. (1999). الموسوعة العالمية العربية. الرياض ، السعودية : مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع،الطبعة الثانية ، الجزء 8 .
4. أيمن يوسف. (2007). تطور التعليم العالي الإصلاح و الآفاق السياسية (رسالة ماجستير). 16. الجزائر، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية: جامعة يوسف بن خدة -الجزائر-.
5. سعاد هادي حسن الطائي. (2020). واقع التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي (المعالجة والحلول). (المجلد 01، العدد 02)، الصفحات 16-17.
6. عادل عبد الفتاح سلامة. (7-8 ديسمبر 2011). واقع إدارة التعليم العالي العالي في الوطن العربي. مقدمة ضمن المؤتمر الثالث عشر الدولي حول تطوير إدارة التعليم العالي في الوطن العربي (صفحة 07). أبو ظبي : جامعة زايد .
7. عبد الله بوبطانة. (6-10 ديسمبر). المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي . مقدمة للمؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي والتكامل العربي في المجال الأكاديمي ، (صفحة 09). بيروت .
8. فادي محمد دحدوح. (02 01, 2019). في عام 2019.. هذا ماتحتاج إليه الجامعات في الوطن العربي . تم الاسترداد من https://blogs.aljazeera.net
9. فريد صغور. (2013). واقع وتحديات التعليم العالي في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة (رسالة ماجسير). 138. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
10. لامية بوكرع، و عبد الحميد بوقصاص. (مارس, 2018). واقع التعليم العالي في الوطن العربي -المشكلات وآفاق التطوير-. (المجلد 7، العدد 29)، صفحة 65.
11. محمد خالد صلاح حنفي. (2017). تم الاسترداد من قراءة تحليلية لـ" تقرير اليونسكو للعلوم حتى عام 2030" . تم الاسترداد من https://darfikr.com
12. مريم حلجاوي. (2015). واقع التعليم العالي والجامعي في الجزائر في إطار برنامج الإصلاح دراسة حالة تطبيق نظام ل.م.د في الملحقة الجامعية مغنية (رسالة ماستر). 22. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.
13. مكتب اليونسكو. (31 ماي-02 جوان 2009). التقرير الاقليمي للمؤتمر العربي حول التعليم العالي نحو فضاء عربي للتعليم العالي: التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية. بيروت: مكتب اليونيسكو الاقليمي.

14. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي البنك الدولي. (2010). ملراجعة لسياسات التعليم العالي في مصر.
15. نجوى حرنان. (مارس, 2012). مقاربة لإدماج مضامين إعادة الهندسة وستة سيجما في مؤسسة التعليم العالي: حالة الجزائر. (االمجلد 05، العدد 8)، صفحة 157.
16. نوال نمور. (2011). كفاءة أعضاء هيئة التدريس و أثرها على جودة التعليم العالي (رسالة ماجستير). 36. كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة.
17. نوال نمور. (2011). كفاءة أعضاء هيئة التدريس و أثرها على جودة التعليم العالي (رسالة ماجستير). 36. كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر : جامعة منتوري قسنطينة .